رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

إقـــــرأ في المدى

2 برلماني يؤكد تأثر البلاد سلباً بالأوضاع العربية

4 مواطنون يتهمون السياسيين والمسؤولين بالعمل على إفساد المنظومة الأخلاقية

5 وزارة المالية تباشر صرف منحة الـ١٠٠ ألف دينار للمتقاعدين

8 الشباب يسعى لخطف نقاط مباراته مع سوريا في كأس العرب

الحكومة تتهم كتلاً سياسية بعرقلة كشف ملفات الفساد

□ بغداد/ المدى

اتهمت الحكومة ، ، جهات سياسية لم تسمها بالتدخل في عمل هيئة النزاهة والضغط عليها بهدف عدم الكشف عن ملفات الفساد. وقال الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق في كلمته خلال مؤتمر النزاهة أمس الخميس إن" الواقع والبيئة السياسية في العراق لا تزال تؤثر سلبا وتتقاطع في كثير من الأحيان مع متطلبات إدارة مؤسسات الدولة". وأوضح أن" العملية الإدارية في الدولة لا تزال تخضع للتوجهات السياسية ومنها توزيع المناصب العليا في الدولة بدلا من تكافؤ الفرص"، موضحا بالقول"هذا خلل كبير ويؤثر في أداء مؤسسات الدولة ويضعف من دور الأجهزة الرقابية إذ يتم تنصيب أشخاص ليسوا بالمستوى المطلوب وذلك لاعتبارات سياسية تدخل تحت عناوين مختلفة".

وأضاف إن" الوضع الحالي يحتاج إلى مراجعة جدية على مستويات عليا"، مشيرا إلى أن" بعض الوحدات الرقابية العاملة في مؤسسات الدولة تعاني من قلة الكفاءة".

التيار الصدري :الإصلاحات سيكون لها سقف زمني وعلى رئيس الحكومة تنفيذها

□ بغداد/ المدى

أكدت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، ، أن ورقة الإصلاح السياسي التي سيبدأ بتقديمها التحالف الوطني سيكون لها سقف زمني محدد وملزم لرئيس الحكومة نوري المالكي، لافتا إلى أن النقاط الأساسية التي تتمحور حولها الورقة هي مبادرات رئيس الجمهورية جلال طالباني وأربيل والنجف، بعد اتفاق الكتل السياسية.

وقال حسن الجبوري عضو كتلة الأحرار في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الأمور السياسية تدور حالياً بتوجه خاص نحو الإصلاحات وستبدأ من داخل التحالف الوطني وتنتقل إلى الكتل الأخرى"، مبيناً أن "النقاط الأساسية التي تتمحور حولها عملية الإصلاح للمرحلة المقبلة هي مبادرات رئيس الجمهورية وأربيل والنجف".

وأضاف الجبوري أن "الإصلاحات ستجري وفق سقف زمني وستكون ملزمة وعلى رئيس الوزراء تنفيذها من خلال اتفاق الكتل السياسية بعد الانطلاق للكتل الأخرى وهي القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لتقديم مقترحاتها".

وأشار إلى أن "خطوات التيار هي واحدة وقد قدمنا ورقة الإصلاحات الخاصة بنا وبعد عدم الموافقة عليها كان هناك توجه بسحب الثقة عن الحكومة، حيث التزمنا من جهتنا بتأييد ٤٠ مقعداً لدينا لهذا التوجه لكن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لم يصلا إلى العدد المقرر".

وكان ائتلاف دولة القانون كشف، في (٢٦ حزيران ٢٠١٢)، أن التحالف الوطني شكل لجنة لوضع ورقة تضم جميع المكونات بينها التيار الصدري لوضع ورقة الإصلاح السياسي لاستيعاب كافة المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية والحكومة والدولة، فيما أعلن التحالف الوطني في (٢٧ حزيران الماضي)، عن تسمية أعضاء اللجنة، مؤكداً على ضرورة ممارسة عملها بأسرع وقت ممكن.

وعقدت لجنة الإصلاح، أمس الأول الأربعاء (٤ تموز الحالي)، اجتماعاً بحضور ممثلي الكيانات السياسية المنضوية فيه، وشهدت استكمال المناقشات السابقة للخروج برؤية موحدة وواضحة بشأن القضايا السياسية المطروحة، بعد يوم على دعوة الصدر إلى أن تكون لجنة الإصلاح حيادية لا "مالكية"، ومطالبته المالكي بأن يكون جاداً في الإصلاح قبل أن تنهي الأطراف سحب الثقة منه.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اعتبر، في (١ تموز الحالي)، أن الاستجواب وسحب الثقة من الحكومة في الوقت الحاضر قد يكون مضراً بعض الشيء، عازياً ذلك إلى أن العملية السياسية ما تزال فتية، فيما أكد ائتلاف دولة القانون، أن التيار الصدري عاد لموقفه السابق المؤمن بالإصلاح، وفيما أشار إلى أن التيار يمثل جزءاً أساسياً من كتلة الإصلاح التي شكلها التحالف الوطني، لفت إلى أن أهم بنود الإصلاح تتركز في تسمية الوزراء الأمنيين وإكمال النظام الداخلي لمجلسي النواب والوزراء.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أكد، في (٢٤ حزيران الماضي) أنه لن يكون أي استجواب له أو سحب ثقة منه قبل أن يتم "تصحيح وضع البرلمان"، الأمر الذي انتقده عدد من الكتل السياسية ورئاسة مجلس النواب التي شددت على ضرورة حضوره إلى الاستجواب عملاً بما يمليه الدستور.

زيباري يعلن انتهاء قرارات الفصل السابع وبقاء أربع فقرات كويتية

□ بغداد/ المدى

أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري، أمس الخميس، أن العراق أنهى جميع قرارات الفصل السابع ولم يبق منها سوى ٣ أو ٤ فقرات تخص الكويت. وقال زيباري خلال مؤتمر له في وزارة الخارجية حضرته المدى "أتوقع في نهاية هذه السنة يخرج العراق من فقرة واحدة من الفصل السابع لتبقى مسألة ترسيم الحدود ونسبة ٥ بالمئة من مبيعات النفط". وأكد أن الملف الإنساني سيحل بين الطرفين من دون الحاجة إلى إشراك الأمم المتحدة> واستعرض زيباري انجازات وزارته خلال الفترة الأخيرة التي أعقبت قمة بغداد ومؤتمر ٥+١ وتطرق إلى مشاركة العراق في مؤتمري القاهرة وجنيف المتعلقين بالأزمة السورية.

وبين أن حضور العراق خلال المؤتمرين كان فاعلا. وتابع إن هناك طلبا لرأي العراق في ما يحصل في المنطقة ويعد ذلك ردا لكل المشككين بدور العراق. وبين زيباري "هناك عدة مؤتمرات ستعقد في العراق منها مؤتمر كتابة الدستور لدول الربيع العربي ومؤتمر آخر بخصوص مكافحة الإرهاب بسبب إقرار بند الإرهاب في مقررات قمة بغداد".

وأضاف إن العراق سيقدم مبلغ ٢٥ مليون دولار إلى ميزانية الدولة الفلسطينية وصندوق الأقصى كأحد الالتزامات عليه.

تفاصيل أخرى ص٢

ضغوط سياسية تدفع الحكومة إلى عدم تأجيل انتخابات مجالس المحافظات

□ بغداد/ المدى

رفض زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بشدة تأجيل الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات معتبرا التأجيل "كارثة لا يمكن السكوت عليها". وقال الصدر في رده على سؤال لأحد أتباعه بشان إعلان مفوضية الانتخابات تأجيل الانتخابات المحلية بسبب عدم توفر التخصيصات المالية البالغة ١٠ ملايين دولار لإجرائها إن "تأخير الانتخابات ولو لساعات أو لأيام قلائل يعتبر برأيي كارثة لا يمكن السكوت عليها". وحذر من أن ذلك "خطوة أولى للتحول إلى حكومة أو مجالس محافظات لتصريف الأعمال مما يؤدي إلى الهيمنة والتسلط ولن نسمح بذلك".

وأضاف الصدر أن "كل ما يؤدي إلى تأخير الانتخابات يجب إزالته فوراً وبلا تأخر"... وطالب مفوضية الانتخابات "بإعلان يوم الانتخابات لتعمل الحكومة على ذلك دون تأخير". وأكد على "أهمية سعي الجميع لتحقيق الانتخابات في موعدها والحيلولة دون تأخرها". ودعا مجلس النواب إلى "تشكيل المفوضية وإقرار قانون الانتخابات بلا تأخر".. مضيفاً بالقول "ما أظن أن الشارع العراقي سيبقى ساكتاً عن ذلك".

ومن جهته قال رئيس المفوضية فرج الحيدري ان تحديد يوم إجراء الانتخابات هو من صلاحيات رئيس الوزراء موضحا أن مايتردد عن تأجيل موعد الانتخابات إلى نيسان من العام المقبل غير ثابت. وأوضح الحيدري أن المعيار الدولي لإجراء الانتخابات يتطلب التحضير لها قبل ستة أشهر من الموعد الذي يحدد لإجرائها.

وأضاف أن المفوضية لا تستقبل طلبات إجراء الانتخابات من الكتل السياسية ولا تمتثل إليها وان طلب إجراء الانتخابات محصور فقط بمجلس النواب والحكومة. وأضاف الحيدري إن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد يحتاج إلى قرار سياسي من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية".

وإزاء ذلك فقد أعلن الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن مجلس الوزراء سيصوت على التخصيصات المالية التي طلبتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والخاصة بانتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في جلستها الأسبوعية الثلاثاء المقبل.

وأكد أن الحكومة جادة في إجراء انتخابات مجالس المحافظات ودعم مفوضية الانتخابات من اجل إجراء الترتيبات اللازمة للانتخابات. وأشار إلى أنّ المبلغ الذي طلبته المفوضية وهو عشرة مليارات دينار (حوالي ١٠ ملايين دولار) ستتم الموافقة عليه في جلسة مجلس الوزراء المقبلة.

وكان من المقرر أن تجرى انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي في ٣١ كانون الثاني (يناير) المقبل لكن اتفاقا جرى بين لجنة الأقاليم البرلمانية والمفوضية قاد إلى قرار مبدئي بتأجيلها إلى ١٧ آذار (مارس) المقبل.

وتقول مفوضية الانتخابات إنها تحتاج إلى ستة أشهر من تاريخ وصول تخصيصات عملية الانتخابات لإجرائها. وكانت انتخابات مجالس المحافظات قد جرت عام ٢٠٠٩ في أنحاء العراق باستثناء محافظة كركوك ومحافظات إقليم كردستان الثلاث وهي أربيل والسليمانية ودهوك.

طلبة جامعة يحتفلون بطريقتهم الخاصة بيوم تخرجهم .. (أ.ف.ب)

رئيس مجلس محافظة البصرة يتّهم النواب بالتقاعس

□ البصرة / المدى

اتهم رئيس مجلس محافظة البصرة، أمس الخميس، نواب البصرة بـ"التقاعس" عن أداء الدور المطلوب منهم، ملمحا إلى أنهم لم يجلبوا إلى المحافظة أية حقوق وامتيازات وقرارات. وقال صباح حسن البزوني في حديث لـ"شفق نيوز"، إن "مجموعة من النواب عن محافظة البصرة ليس لديهم عمل سوى إطلاق التصريحات ومحاولة تشويه سمعة وعمل الحكومة المحلية"، متسائلاً عن "القرارات والامتيازات والحقوق التي جلبها هؤلاء النواب إلى المحافظة برغم إن المجلس يتعاون معهم بشكل كبير"!

وجاء حديث البزوني في معرض رده على اتهامات النائب منصور التميمي لمجلس محافظة البصرة بالتقصير.

وكان التميمي قد دعا إلى تقديم "الخدمات المطلوبة لمواطني المحافظة" والاستفادة من الشركات الأجنبية "التي تنعم بخيرات العراق". وقال البزوني، إن "عمل الحكومة المحلية يخضع للمراقبة ويسير ضمن إطار خطة ستراتيجية يجري العمل على تنفيذها في أوقاتها المحددة لها وإذا كانت لدى السادة النواب أية إشكالات فعليهم طلب التوضيحات من مجلس المحافظة بدلاً من اللجوء إلى طريقة التشهير الإعلامي".

العراقية: استبدال علاوي بالمطلك مجرد شائعات

□ بغداد/ المدى

أكدت القائمة العراقية، ، أن الهدف من الأنباء التي ترددت بشأن استبدل زعيم القائمة إياد علاوي برئيس كتلة الحوار صالح المطلك عارية عن الصحة، مشددة على تماسك القائمة وعدم تأثرها بمثل هذه الشائعات.

وقالت النائبة عن العراقية وحدة الجميلي في بيان اطلعت المدى على نسخة منه إن" ما تناقلته وسائل الإعلام عن نية العراقية استبدال زعيم القائمة إياد علاوي برئيس كتلة الحوار الوطني صالح المطلك شائعات يراد منها إضعاف موقف القائمة".

وبينت أن" اجتماع بعض قيادات العراقية الأخير في عمان كان مخصصا لدراسة معطيات المرحلة المقبلة واتخاذ موقف موحد بشأنها،وخصوصا مواصلة العمل على استجواب رئيس الوزراء نوري المالكي".

وأشار عدد من وسائل الإعلام إلى أن اجتماع قياديات القائمة العراقية الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان تطرق إلى وجود توجه لاستبدال زعيم القائمة إياد علاوي بصالح المطلك ليتولى رئاستها على خلفية تكرار ظاهرة الانشقاقات التي شهدتها خلال الفترة الماضية، فيما نفت حركة الوفاق الوطني الموضوع ، مبينة أن الاجتماع استعرض مجمل ما يحدث على الساحة العراقية وما تقدمه الأطراف المشاركة في العملية السياسية من طروحات لحل الأزمة التي تمر بها البلاد.

وكانت مساعي استجواب رئيس الوزراء المالكي قد تعثرت بسبب رفض معظم مكونات التحالف الوطني والمؤيدين للمالكي من بقية الكتل، فيما يؤكد منتقدو المالكي أنهم ماضون باستجوابه وفقاً للدستور ولن يتراجعوا عن قرارهم.

عصابة إنترنت دولية سرقت ملايين الدولارات من عراقيين

□ بغداد/ المدى

أعلنت السلطات الأمنية أمس الخميس عن كشف أول شبكة احتيال دولية عبر الإنترنت من نوعها في البلاد واعتقلت مواطنين نايجيريين تساعدهما فتاة في عمليات نصب راح ضحيتها ١٢ عراقيا سرقت منهم مليوني دولار.

وقالت وزارة الداخلية إن أجهزتها قد ألقت القبض على عنصرين من شبكة احتيال دولية يحملان الجنسية النيجيرية قاما بالاحتيال على ١٢ مواطناً عراقيا وسرقة مبلغ مليوني دولار خلال مراسلات عبر شبكة الإنترنت.

وقال مدير عام مكافحة الجريمة الاقتصادية في الوزارة العميد حسين الشمري إن شخصين يحملان الجنسية النيجيرية دخلا العراق عبر مطار النجف الدولي بتأشيرة سياحة دينية قادمين من نيجيريا عبر لاغوس ودبي حيث تمكنا عبر شبكة الانترنت من تنفيذ عمليات نصب واحتيال على ١٢ مواطنا عراقيا وسرقا منهم قرابة المليوني دولار مضيفا إن فتاة تشترك معهما في الاحتيال مدعية بأن لديها مبالغ مالية بالعملة الصعبة وتعجز عن تحويلها لتطلب مساعدة الضحية مقابل منحه نصف المبلغ أو اقل من ذلك.

وأشار العميد الشمري إلى أنّ القوات الأمنية تمكنت من إلقاء القبض على المتهمين النيجيريين (عبد الله محمد نيجريان) و(سليمان إدريس مصطفى)، خلال آخر عملية نفذاها بعد أن قامت الفتاة بالاتصال بالضحية عبر الانترنت مدعية أنها من أميركا ورثت عن أبيها مبلغ ٣٠ مليون دولار وان عمرها دون السن القانونية وتحتاج إلى من يساعدها على تحويل المبلغ مقابل أجر مالي كبير كما نقل عنه المركز الخبري لشبكة الإعلام العراقي الرسمي.

احدى صالات الانترنيت.. (أرشيف)

وأوضح أن المتهمة وبعد تمكنها من إقناع الضحية أخبرته أن لديها محاميا وقد ادعت انه يعمل في السفارة الأميركية ببغداد سيتصل به لتدبير الأمر وطلبت منه مبلغ عشرة آلاف دولار لتنظيم الوكالة باسمه، ثم حصلت على المبلغ بالفعل، وأبلغته بموعد مع محامي العائلة، مشيرا إلى أنّ الشخص المحتال انتحل صفة المحامي وأبلغ الضحية في لقاء حصل في بيت الأخير انه محامي العائلة وان هناك طردا بريديا عبارة عن خزانة حديدية صغيرة، وبحاجة إلى تسديد تكلفة نقل الطرد البالغة ٧٥٠٠ دولار.

وأوضح مدير مكافحة الجريمة الاقتصادية أن المحتالين قد لعبوا الدور بشكل متقن لكن تمت مراقبتهم منذ البداية بعد ورود معلومات عن وقوع عمليات نصب على عدد من المواطنين فانتظرت عناصر المديرية إتمامهم العملية للقبض على أكبر عدد من عناصر الشبكة، مبيناً أن أوامر القبض صدرت ضد المتهمين وألقي القبض عليهم أثناء تسليم الطرد الثاني بعد أن استوفوا مبلغ ٢٠ ألف دولار من الضحية في منطقة العرصات في الكرادة، وتبين أنهما من جنسية نيجيرية ودخلا البلاد عن طريق السياحة الدينية وتجاوزا المدة المسموح لهم فيها بالإقامة. وأكد العميد الشمري أن المتهمين اعترفوا بقيامهم بإحدى عشرة عملية نصب سابقة في بغداد وسرقوا خلالها مبالغ كبيرة من إحدى الضحايا بلغت مليونا و٥٠٠ ألف دولار بعد أن وعدوه بالحصول على ملايين الدولارات من تحويل المبالغ من العراق إلى لبنان، مؤكدين أن المبالغ المسروقة من عمليات النصب تراوحت بين ٧٥ إلى ٢٥ ألف دولار، مبيناً انه تم التعرف على المحل التجاري الذي باعهم ١٢ خزنة حديدية، وبالمقابل تعرف أصحاب المحل على المحتالين. وأضاف المسؤول الأمني بأنه تمت إحالة المتهمين إلى القضاء وصودقت أقوالهم قضائياً بعد تشخيصهم من قبل الضحية وصاحب محل بيع الخزانات والعناصر الأمنية التي كانت تتابع مراحل عمليات التفاوض.

العدد (2528) السنة التاسعة - الجمعة (6) تموز 2012
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com